.

**مذكرة إخبارية حول الوضعية الاقتصادية**

**خلال الفصل الثاني من سنة 2017**

**أظهرت نتائج الحسابات الوطنية تحسنا في نمو الاقتصاد الوطني بلغ 4,2% خلال الفصل الثاني من سنة 2017 عوض 1% خلال نفس الفترة من سنة 2016، معززا بالانتعاش الملحوظ للنشاط الفلاحي.**

**وشكـل الاستهلاك النهائي للأسر وصادرات السلع والخدمات قاطرة للنمو الاقتصادي في سياق اتسم بشبه استقرار المستوى العام للأسعار وارتفاع في الحاجة لتمويل الاقتصاد الوطني.**

 **نمو اقتصادي مدعم بالنشاط الفلاحي**

ارتفعت **القيمة المضافة للقطاع الاولي** بالحجم، مصححة من التغيرات الموسمية، بنسبة 15,2% في الفصل الثاني من سنة 2017 بعد انخفاض مهم قدره11,5% خلال نفس الفصل من السنة الماضية. ويعزى هذا، إلى ارتفاع القيمة المضافة لأنشطة القطاع الفلاحي بنسبة 17,5% عوض انخفاض نسبته 12,8% سنة من قبل، وإلى انخفاض القيمة المضافة للصيد البحري بنسبة 7,3% مقابل ارتفاع بنسبة 3,8%.

ومن جهتها، عرفت **القيمة المضافة للقطاع الثانوي** نموا بلغ 3,6% عوض استقرار خلال الفصل الثاني من سنة 2016. وباستثاء أنشطة البناء والأشغال العمومية التي سجلت انحفاضا بنسبة 1٫1% عوض ارتفاع بنسبة 1٫5%، فجميع مكونات القطاع سجلت نموا إيجابيا في قيمها المضافة:

* الصناعات الاستخراجية بنسبة 28,5% عوض انحفاض بنسبة 1,1%؛
* الماء والكهرباء بنسبة 5% عوض انحفاض بنسبة 0٫7%؛
* الصناعات التحويلية بنسبة 1,8% عوض انحفاض بنسبة 0,2%.

وحافظت **القيمة المضافة للقطاع الثالثي** على وثيرة نموها إذ بلغت نسبة2,6% بعدما سجلت 2,5% خلال نفس الفصل من سنة 2016. وباستثناء أنشطة خدمات التعليم، الصحة والعمل الاجتماعي التي عرفت انخفاضا بنسبة 1,8% عوض ارتفاع قدره 1,4%، عرفت القيم المضافة لجميع أنشطة هذا القطاع ارتفاعا:

* الفنادق والمطاعم بنسبة 8٫7% عوض انخفاض بنسبة 2%؛
* النقل بنسبة 4٫5% عوض 0٫1%؛
* الخدمات المقدمة للأسر والمقاولات بنسبة 4٫3% عوض 4%؛
* التجارة 3٫6% عوض 6٫5%؛
* الخدمات المالية والتأمينية 3٫2% عوض 0٫4%.
* البريد والمواصلات بنسبة 1٫8% عوض 5٫4%؛
* الخدمات المقدمة من طرف الإدارات العمومية والضمان الاجتماعي بنسبة 1٫1% عوض 0٫8%؛

 في المجموع، عرفت **القيمة المضافة غير الفلاحية** ارتفاعا بنسبة2,8% عوض 1,7% خلال الفصل الثاني من سنة 2016.

وفي هذه الظروف، ومع تباطؤ ملموس للضرائب على المنتوجات صافية من الاعانات ب 0,8% عوض 10٫4%، ارتفع **الناتج الداخلي الإجمالي بالحجم** خلال الفصل الثاني من سنة 2017 بنسبة 4٫2% خلال الفصل الثاني من سنة 2017 عوض 1% نفس الفصل من السنة الماضية.

 وبالأسعار الجارية، عرف الناتج الداخلي الإجماليارتفاعابلغ 4% عوض 2,5% سنة من قبل، مما نتج عنه شبه استقرار (0٫2-) في المستوى العام للأسعار.

 **استعمالات الناتج الداخلي الإجمالي**

* **طلب داخلي معزز باستهلاك الأسر**

ارتفع **الطلب الداخلي** بنسبة 3% خلال الفصل الثاني من سنة 2017 عوض 4,5% في نفس الفترة من سنة 2016، حيث انتقلت مساهمته في النمو من 4,8 نقطة إلى 3,3 نقطة. وفي هذا الاطار، ارتفعت **نفقات الاستهلاك النهائي للأسر** بنسبة 4,9% بدل 2,9% مساهمة في النمو ب 2,8 نقطة مقابل 1,6 نقطة. وسجلت نفقات **الاستهلاك النهائي للإدارات العمومية** تباطؤا في وتيرة نموها منتقلة من 2,4% إلى 0,6% مساهمة ب 0,1 نقطة في النمو عوض 0,5 نقطة. بدوره، عرف **إجمالي تكوين رأس المال التابث** ارتفاعا بلغ 1,5% مقابل 8,4% في نفس الفترة من السنة الماضية مساهما في النمو ب 0,5 نقطة بدل 2,4 نقطة.

* **مساهمة إيجابية للمبادلات الخارجية**

سجلت صادرات السلع والخدمات ارتقاعا بنسبة 6% خلال الفصل الثاني من سنة 2017 عوض 4٫5% سنة من قبل. في حين، عرفت الواردات تباطؤا ملحوظا انتقلت من 12٫6% نفس الفصل من السنة الماضية إلى 2٫7%. وهكذا، عرفت المبادلات الخارجية للسلع والخدمات مساهمة ايجابية في النمو بلغت 0٫9 نقطة مقابل مساهمة سلبية قدرها 3٫8 نقطة خلال نفس الفترة من السنة الماضية.

 **ارتفاع الحاجة إلى تمويل الاقتصاد**

مع الانخفاض القوي لصافي الدخول المتأتية من بقية العالم بنسبة 34,5% مقابل ارتفاع بنسبة 6,3%، تراجع إجمالي الدخل الوطني المتاح منتقلا من 2,7% خلال الفصل الثاني من السنة الماضية إلى 1,9% خلال نفس الفترة من سنة 2017.

وأخذا بعين الاعتبار ارتفاع الاستهلاك النهائي بالأسعار الجارية بنسبة 4,2% مقابل 3,7% المسجل السنة الماضية، فقد استقر الادخار الوطني في 26,3% من الناتج الداخلي الإجمالي عوض 28,5%.

و بلغ إجمالي الاستثمار 33,2% من الناتج الداخلي الإجمالي عوض 32,6% خلال نفس الفصل من السنة الماضية، وهكذا، عرفت الحاجة إلى تمويل الاقتصاد ارتفاعا منتقلة من 4% من الناتج الداخلي الإجمالي إلى 6,9%.

وتوجد رفقته الجداول المتعلقة بنتائج الحسابات الوطنية للفصل الثاني من سنة 2017:

